وبذلك، فان اسرائيل تريد الحصول على مصادر للطاقة والمياه، مع ابعاد خطر التلوث باقامة المحطات النووية في سيناء، بعيداً من اسرائيل محدودة المساحة، مع استخدامها لتلك الطاقة والمياه لتطوير النقب.

الدول العربية كمصدر لرأس المال

من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٦٨، بلغ فائض الواردات الى اسرائيل ٧,٥٠ مليارات دولار (أي زيادة الواردات الاسرائيلية عما صورته). وهذا يعني تحقيق فائض قدره ٢٦٥٠ دولاراً خلال الـ ٢١ عاماً، لكل شخص في اسرائيل، عند نهاية العام ١٩٦٨. ومن هذا الامداد الخارجي، هناك ٣٠ بالمئة، فقط ، أتت الى اسرائيل تحت شروط تدعو الى عودة الارباح، أو الفوائد، أو رأس المال ذاته.

وقد تمت تغطية ٧٠ بالمئة من هذا العجز (حوالى ستة مليارات دولار) من طريق تحويلات رأسمالية صافية من جانب واحد (تحمل الهبات من اليهود في الخارج، والتعويضات التي دفعتها ألمانيا الاتحادية، ومنح حكومة الولايات المتحدة). وقد جاءت ٣٠ بالمئة من هذه الأموال على شكل تحويلات رأسمالية طويلة الأجل، مثل سندات الحكومة الاسرائيلية، وقروض من الحكومات الأجنبية، واستثمارات رأسمالية.

ومن ناحية أخرى، ففي الفترة من ١٩٤٩ ـ ١٩٦٥ بلغ متوسط صافي الادخار في الاقتصاد الاسرائيلي حوالى الصفر. فهو أحياناً يكون + ١ بالمئة، وأحياناً أخرى واحداً بالمئة. وعلى الرغم من ذلك، فقد بلغ معدل الاستثمار، في الفترة ذاتها، حوالى ٢٠ بالمئة من الناتج القومي؛ ولقد أتى بأكمله من الخارج، على شكل استثمارات رأسمالية طويلة الأجل ومن جانب واحد، أي ان نمو الاقتصاد الاسرائيلي اعتمد، بشكل كامل، على تدفق رأس المال من الخارج.

وعند تحقيق، أو فرض، السلام في المنطقة، فان اسرائيل تريد اشتراك رأس المال العربي في الاستثمار فيها. وتقترح، توطئة لذلك، انشاء صندوق واستثماراً وتطويراً مشتركاً بين مصر والدول العربية واسرائيل، كنواة لبنك تطوير اقليمي للشرق الاوسط[١٠].

كذلك، فان لدى اسرائيل حوالى ٢٥ مليار دولار رأسمال مصرفي، ولا يوجد لها أية اشارة في جداول الاحصاء الرسمي. وهذا المبلغ يتكون من توظيف رأس المال المصرفي بغرض الحصول على الفوائد، وهو اتجاه ريعي، حيث تحولت رؤوس الأموال من القطاع الانتاجي الى ميدان المضاربة والحصول على فوائد[١١].

ورؤوس الاموال تلك، تمثل اموالاً متحركة، يمكن استثمارها خارج اسرائيل، وخاصة في مصر، اذا ما توفر لها سعر فائدة مرتفع. ولذلك، يمكن تصوّر تبادل رؤوس الأموال ـ وان كان محدوداً في البداية ـ بين مصر واسرائيل، خاصة مع استرجاع أموال بعض اليهود المصريين المهاجرين الى اسرائيل وعودتهم الى الاستثمار في مصر.

ومن ناحية أخرى، فان تحقيق السلام في المنطقة بين اسرائيل والعرب يفتح امكانات جديدة للاستثمار في المنطقة: دخول شركات دولية امتنعت عن الاستثمار في اسرائيل، خوفاً من المقاطعة العربية؛ أو امتنعت، حتى الآن، خشية الاستثمار في منطقة معرّضة للانفجار؛ وامكان الاستثمار في كل من اسرائيل ومصر، على حد السواء.

وهكذا، فان اسرائيل تنتظر رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها، في حالة تحقيق سلام ما